



ISSN: 3006-7812 (Print)

Al-Rafidain Journal of Political Science

ISSN: 3006-7820 (Online)

R.J.P.S
مجلة الرافدين للعلوم السياسية
Al-Rafidain Journal of Political Science

University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦

Full Name, Academic Title
& Institutional Affiliation:

Prof. Dr. Walid Salem Mohammed
University of Mosul, College of
Political Science, Iraq
Tuqa Mohammed Adnan
University of Mosul, College of
Political Science, Iraq

Corresponding author E-mail:

tuka.ps88@student.uomosul.edu.iq

Keywords:

Political dynamics,
Power, political elites,
Political discourse,
law,
Societal division.

ARTICLE INFO

Article history:

Received:

October 21, 2025

Revised:

November 19, 2025

Accepted:

November 30, 2025

Available online:

December 1, 2025

E-mail:

Rafjourpolsc@uomosul.edu.iq

Political Dynamics and Their Role in Societal Division: An Analytical Study

Abstract

The research discusses how political dynamics affect the division of society, especially when the authority deliberately acts unjustly in the authoritative allocation of values among social groups in society, bringing some groups closer and excluding others. This leads to the creation of gaps between the groups that make up society, which widen in intensity and increase in depth when political elites, through their political discourse and legal procedures, deliberately follow preferential and discriminatory policies between those groups. This ends with the division of society and the occurrence of social conflict, and here lies the problem of the research. The research assumes a direct relationship between political dynamics and increased societal division, as the exploitation of power by political elites, inflammatory political discourse, and the enactment of unjust laws lead to social division, while their decline contributes to strengthening societal cohesion. In order to identify the research problem and verify its hypothesis, the systems analysis method was used. The research concluded that unbalanced political practices pose a threat to the social fabric and stability. The exploitation of identity divisions by political elites and their promotion of the "us versus them" narrative can lead to violence or even genocide.

© 2025 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

الديناميكيات السياسية ودورها في انقسام المجتمعات: دراسة تحليلية

أ.د. وليد سالم محمد

tuka.ps88@student.uomosul.edu.iq

أ.د. وليد سالم محمد

drwaleedsalim@uomosul.edu.iq

جامعة الموصل/ كلية العلوم السياسية/ العراق

جامعة الموصل/ كلية العلوم السياسية/ العراق

المُلخَص

يناقش البحث كيف تؤثر الديناميكيات السياسية في انقسام المجتمع، لاسيما حين تعتمد السلطة إلى عدم العدالة في التخصيص السلطوي للقيم بين الجماعات الاجتماعية في المجتمع فتقرب جماعات وتستبعد أخرى، مما يؤدي إلى خلق فجوات بين الجماعات المكونة للمجتمع تتسع حدتها ويزداد عمقها حين تعتمد النخب السياسية عبر خطابها السياسي واجراءاتها القانونية إلى إتباع سياسات تفضيلية تمييزية بين تلك الجماعات، وينتهي ذلك إلى انقسام المجتمع وحدوث الصراع الاجتماعي، وهنا تكمن إشكالية البحث.

ويفترض البحث وجود علاقة طردية بين الديناميكيات السياسية وزيادة الانقسام المجتمعي، إذ استغلال السلطة والنخب السياسية، والخطاب السياسي التحريضي وتشريعات القوانين غير العادلة إلى الانقسام الاجتماعي، بينما يساهم تراجعها في تعزيز التماسك المجتمعي.

وفي سبيل الوقوف على إشكالية البحث وتحقق فرضيته تم الاستعانة بمنهج التحليل النظامي.

وخلص البحث إلى أن الممارسات السياسية غير المتوازنة تشكل تهديداً للنسيج الاجتماعي والاستقرار، فاستغلال النخب السياسية للانقسامات الهوياتية وتعزيزها لرواية نحن و هم يمكن أن يفضي إلى العنف أو حتى الإبادة الجماعية، كما أن ضعف السلطة أو غيابها يخلق فراغاً أمنياً يدفع المجموعات إلى الاعتماد على نفسها، مما يزيد من انعدام الثقة ويؤجج الصراعات الأهلية، ويشكل القانون عنصراً محورياً في هذه المعادلة؛ فحين يكون منحازاً أو تمييزياً، يتحول من ضامن للعدالة إلى أداة تهميش وإقصاء.

الكلمات المفتاحية: الديناميكيات السياسية، السلطة، النخب السياسية، الخطاب السياسي، القانون، الانقسام المجتمعي.

المقدمة

تعد الديناميكيات السياسية عنصراً محورياً في تشكيل المجتمعات وتوجيه مساراتها، إذ تؤدي النخب السياسية، وتفاعلات السلطة، والخطاب السياسي والإعلامي أدواراً رئيسة في إحداث الانقسامات داخل المجتمعات، إذ تعكس النخب السياسية، بوصفها الفئة الحاكمة أو المؤثرة، مصالحها ورؤاها من خلال سياساتها وقراراتها، مما قد يؤدي إلى تقاوم الانقسامات، ومن ناحية أخرى، تُعد السلطة محركاً أساسياً للتفاعلات السياسية، إذ تُحدد طبيعة توزيعها وطريقة ممارستها مدى استقرار المجتمعات أو اضطرابها، كما أن الخطاب السياسي، بوصفه أداة للتأثير والتوجيه يؤدي دوراً حاسماً في تشكيل الرأي العام وبناء التصورات الجماعية. فعندما يُستخدم هذا الخطاب بشكل استقطابي أو تحريضي، يمكن أن يعمق الانقسامات الاجتماعية.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في بيان دور السلطة في تسييس الهويات عبر تشريعاتها لقوانين محددة تؤثر على فئات معينة داخل المجتمعات، والخطاب السياسي الاستقطابي، والنخب السياسية وسياساتها عبر سياسات الإقصاء، أو التمييز، أو التحريض الممنهج، وكيفية تأثير الديناميكيات السياسية على تفكك التماسك الاجتماعي، مما قد يؤدي إلى الصراعات الداخلية.

مشكلة البحث

في ظل التطورات السياسية المتسارعة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، تبرز الديناميكيات السياسية كعامل رئيس في تشكيل المجتمعات وتوجيه مساراتها. ومع ذلك، فإن هذه الديناميكيات قد تؤدي إلى انقسامات مجتمعية عميقة تظهر في صورة صراعات اثنية أو عرقية أو أيديولوجية، وتتمحور إشكالية البحث حول الإجابة على الأسئلة الآتية:

- كيف تؤثر الديناميكيات السياسية في تعميق الانقسامات المجتمعية؟
- كيف تؤثر النخب السياسية وخطابها السياسي في إضعاف التماسك الاجتماعي؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها وجود علاقة طردية بين الديناميكيات السياسية وزيادة الانقسام المجتمعي، إذ استغلال السلطة والنخب السياسية، والخطاب السياسي التحريضي وتشريعات القوانين غير العادلة إلى الانقسام الاجتماعي، بينما يساهم تراجعها في تعزيز التماسك المجتمعي.

منهج البحث

بغية الإحاطة بموضوع البحث تم اعتماد منهج التحليل النظري بهدف الإجابة عن أسئلة البحث واختبار الفرضية.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث على مطالب أربعة فضلاً عن المقدمة والخاتمة التي ذكر فيها أهم النتائج، وكما يلي:

المطلب الأول: السلطة ودورها في انقسام المجتمعات.

المطلب الثاني: النخب السياسية ودورها في انقسام المجتمعات.

المطلب الثالث: الخطاب السياسي ودوره في انقسام المجتمعات.

المطلب الرابع: القانون ودوره في انقسام المجتمعات.

المطلب الأول

السلطة ودورها في انقسام المجتمعات

تعد السلطة واحدة من أبرز المفاهيم المركزية في حياة المجتمعات الإنسانية، إذ تشكل محوراً رئيساً في تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات، وعلى الرغم من أن السلطة قد تكون أداة لتحقيق الاستقرار والنقد، إلا أنها يمكن أن تتحول إلى مصدر للصراع والانقسام داخل المجتمع، لاسيما عندما تُستخدم بشكل غير عادل أو تتركز في أيدي فئة محدودة على حساب الآخرين، ففي كثير من الأحيان، يؤدي توزيع السلطة بشكل غير متكافئ إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية، إذ يشعر جزء من المجتمع بالتهميش والإقصاء، بينما يتمتع آخرون بامتيازات غير متناسبة، هذا التفاوت يمكن أن يزيد من حدة الصراعات الداخلية ويضعف التماسك الاجتماعي.

وإن إساءة استخدام السلطة يمكن أن يؤدي إلى سلوكيات اجتماعية ذات نتائج عكسية تعزز التهميش والصراع (Petrova, 2024) ولا سيما عندما تكون بيد فئة محددة تُهمش الآخرين (Dumouchel, 2022) ، فعندما لا تراعي السلطة مكونات المجتمع كافة؛ تؤثر على بنية المجتمع (Ferguson, 2023) ، وتأجج النزاعات نتيجة فعلتها هذه (Jurado, 2019) ، وهذا الفعل في نهاية المطاف يضعف التماسك الاجتماعي ويخلق بيئة معادية مليئة بالانقسامات داخل المجتمعات (Simon Alder).

ومن زاوية أخرى يمكن للسلطة أن تنتج تأثيرات سلبية مثل النزاع لا سيما عندما يتم توزيعها بشكل غير عادل بين الأفراد داخل المجتمعات (Степкин, 2019) ، إذ أن تجزئة السلطة يقود إلى الضعف والاختلاف ثم النزاع فتعم الفوضى وينعدم الاستقرار ويحدث الانقسام داخل المجتمع (شاكر، 2020).

وتعد السلطة من أكثر الظواهر الاجتماعية تأثيراً في المجتمع سلماً، إذا مورست بشكل انفرادي وتم توظيفها لخدمة فئة محددة من المجتمع دون خدمة العامة، وهذا التأثير سوف يأخذ جوانب عدة لا تقتصر على الجانب السياسي فقط بل تتعدى لتشمل التأثير الاجتماعي والأمني (عدنان، 2021)، وهذه الفئة المسيطرة على الدولة قد تستخدم سلطتها لقهر الفئات الأخرى في سياق الصراع المجتمعي الذي يؤدي بدوره إلى انقسام المجتمع (السويدي، 2013)، إذ إن السلطة المؤثرة التي تمتلكها كل مجموعة لا تضمن بالضرورة تمثيلاً متساوياً لجميع الفئات الاجتماعية (عبدالجواد، 2024)، فالسلطة السياسية تؤثر بشكل كبير على حياة الأفراد والمجتمعات (عبدالجواد، 2024).

وإذا كانت السلطة بيد نخبة معينة تمارس أساليب مختلفة للمحافظة على سلطتها كالأقصاء أو التمييز، تؤثر في تشكيل العلاقات الاجتماعية وكذلك تؤثر على الطبقات الاجتماعية، والفئات العرقية، والفئات الدينية، وما إلى ذلك؛ لذا فإن أحد العناصر الأساسية في نمط توزيع السلطة هو التعقيد الاجتماعي المتزايد والتمايز الاجتماعي للمجتمعات، وهذا يُؤلد تنوعاً في مصالح الجماعات، وهكذا فإن المجتمع يُعد ساحةً للمصالح المتنوعة والمتنافسة (Tony Bilton e. , 1996) ، وتؤثر أيضاً على الأفراد وتشكيل الهياكل الاجتماعية، وعلى الأيديولوجيات والتحديات المجتمعية (Harrison, 2010) .

ومما تقدم تبين أن السلطة تؤدي دوراً محورياً في تشكيل ديناميكيات المجتمع، فعندما يُساء استخدامها أو تتركز في أيدي فئة محدودة، تصبح مصدراً للصراع والانقسام داخل المجتمع، فالسلطة غير العادلة تؤدي إلى تهميش وإقصاء فئات معينة من المجتمع، وهذا يعزز الشعور بعدم المساواة ويزيد من حدة الصراعات الداخلية. هذا التفاوت في توزيع السلطة يمكن أن يؤدي إلى تفكك التماسك الاجتماعي، إذ يشعر جزء من المجتمع بأنه مُهمش بينما يتمتع آخرون بامتيازات غير متناسبة. ومن ثم، تتحول السلطة من أداة لتنظيم المجتمع إلى مصدر للتوتر والانقسامات، فضلاً عن ذلك، فهي تؤثر على العلاقات بين الأفراد والجماعات، فالطريقة التي تُدار وتوزع بها السلطة داخل المجتمع هي عامل حاسم في تحديد مدى تماسكه أو انقسامه.

ففي الهند مثلاً أدى تداخل السلطة السياسية والهوية الدينية إلى تفاقم التوترات بين الهندوس والمسلمين بشكل ملحوظ، مما أدى إلى تكرار أعمال العنف والانقسامات المجتمعية. وقد سهّل تحالف الدولة مع الجماعات الدينية (منذ الثمانينيات، وتساعد بشدة بعد 2014) اضطهاد الأقليات المسلمة، مما جعلها من أكثر الفئات حرماناً. وإن المظالم التاريخية، المتجذرة في السياسات الاستعمارية قد رسخت الوعي الطائفي مما أدى إلى دوامة من الصراع التي لا تزال مستمرة، فالسياسة الاستعمارية البريطانية قد رسخت في الوعي الهندوسي تعريف الهوية الإسلامية بوصفها "غريب أجنبي محتل"، وبالمقابل عرفت الهوية الهندوسية بوصفها "هوية نقية متجذرة قبل الإسلام" ومن ثم تعريف الهندوسي بأنه "ضحية الغزو الإسلامي" (Ahmad Sabbir, 2023) فالعوامل الاجتماعية والسياسية، وخاصةً سياسات الهوية والتلاعب بالمشاعر الطائفية لتحقيق مكاسب انتخابية؛ قد فاقمت التوترات بين الجماعات الدينية في الهند؛ ولا سيما الهندوس والمسلمين، وقد أدى استغلال السلطة الدينية كسلاح سياسي إلى تفاقم الصراعات الطائفية، نتج عنها العنف والانقسامات المجتمعية العميقة (Arlen, 2023).

فضلاً عن ذلك فإن الهوية الدينية في الهند قد تأثرت هي الأخرى بالسرديات التاريخية التي تشكلت خلال الحقبة الاستعمارية، وخاصةً مفهوم الهوية الهندوسية، فالفهم الاستعماري البريطاني للانقسامات الاجتماعية، بين الهندوس والمسلمين، اضفى الشرعية على الهويات الطائفية، إذ كثيراً ما تؤدي عملية تكوين الهوية هذه إلى صراعات، وربما تتبنى الجماعات تعريفات تخدم غايات سياسية، مما يُفاقم التوترات والانقسامات المجتمعية، ويؤدي إلى العنف المستمر داخل المجتمعات (Higgins, 2013).

وقد استغلت السلطة في الهند الهويات الدينية، لا سيما خلال أحداث مثل أعمال الشغب في ولاية غوجارات ودلهي عام 1994، لإثارة الانقسام لتحقيق مكاسب سياسية، وقد أدى هذا التلاعب بالسلطة الدينية إلى تفاقم الصراعات الطائفية، وكثف العنف وعمّق الانقسامات المجتمعية بين الهندوس والمسلمين، إذ عملت هذه الاستراتيجيات السياسية المعاصرة إلى زعزعة الاستقرار، لذلك تكررت أعمال العنف وتصاعدت التوترات (Kabir, 2020)، ففي ظل حكومة حزب بهاراتيا جاناتا بقيادة حركة الهندوتفا (2014-2024)، استُخدمت السلطة السياسية لتعزيز الحشد والدعم للهوية الهندوسية، وكانت النتيجة تفاقم التوترات العرقية مع المسلمين، والتمييز الاجتماعي ضد الأقلية المسلمة، وزاد شعورهم الجماعي بالظلم، وقد أدى تآكل الهياكل الديمقراطية؛ المسلمين أمام خيارات محدودة (Ayesha Shaikh, 2023)، ومع صعود الهندوتفا في الهند برز دعم مباشر وغير مباشر لجماعات تدعو إلى القومية الهندوسية، لذا زاد التوتر بينهم وبين المسلمين المسلمين وأجج الصراعات الطائفية، الأمر الذي أدى إلى العنف والانقسامات المجتمعية (Zulfiqar Ali Khan, 2024).

وبذلك فإن التجربة في الهندية تبين تداخل الديناميكيات السياسية مع الديناميات الاجتماعية، التي تعد عاملاً رئيساً في تفاقم الانقسامات المجتمعية، إذ أدى استغلال السلطة للهوية الدينية ودعم جماعات معينة إلى تعزيز التوترات الطائفية، وكذلك إلى تمييز اجتماعي ضد الأقليات، وعمّق الانقسامات المجتمعية. بذلك فإن السلطة يمكن أن تُستخدم كأداة لتأجيج الصراعات.

المطلب الثاني

النخب السياسية ودورها في انقسام المجتمعات

تُعد النخب السياسية واحدة من أبرز الفواعل المؤثرة في تشكيل المجتمعات وصياغة مساراتها الاجتماعية، إذ تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على حياة المجتمع، و دورها وتأثيرها قد يكون سلبياً يؤدي إلى تفاقم الانقسامات والصراعات، ففي العديد من الحالات، تلجأ النخب السياسية إلى توظيف خطابها وسياساتها لتعزيز مصالحها الخاصة أو مصالح الفئات التي تمثلها، وهذا ربما يعمق الفجوات الاجتماعية بين مختلف شرائح المجتمع. فعندما تتبنى هذه النخب سياسات استقطابية أو تروج لأجندات تخدم مصالح فئة محددة على حساب أخرى، فإنها تساهم في تفكيك النسيج الاجتماعي وتغذية حالة من الانقسام.

كثيراً ما تسعى النخب السياسية في المجتمعات غير المستقرة إلى استقطاب المجتمع بهدف تعزيز نفوذ النخبة والحد من خطر توحّد الجماعات ضدها، إذ إن رد فعل النخبة على خطر فقدان السلطة يتمثل في زيادة الاستقطاب بين المجموعات من خلال إثارة صراع، ويمكن أن يؤدي هذا الصراع، إلى انعدام الثقة مع انقسام مستمر داخل المجتمع (Daron Acemoglu, 2024)، فالنخب السياسية تؤثر بصفتها صانعة القرار الرئيسة، تأثيراً كبيراً على الانقسامات المجتمعية من خلال نظرتها إلى السياسة على أنها لعبة محصلتها صفر وصراع أشبه بالحرب (Higley, 2006)، وتؤثر أيضاً عبر دعمها لترتيبات مؤسسية شبه ديمقراطية مختلفة، إذ تُفضّل نخب الأقلية تقاسم السلطة، بينما تُفضّل نخب الأغلبية حكم الأغلبية (Bapir, 2016)، فتركيز السلطة في أيدي عدد من النخبة السياسية يؤثر على النظام الاجتماعي (Frane Adam, 2010)، وإن تجزئة النخبة تؤدي إلى إضعاف قدرتها الجماعية على معالجة القضايا المجتمعية، وكذلك تفاقم الانقسامات داخل المجتمع، إذ تعطي النخب الفردية الأولوية للمكاسب الشخصية على الاهتمامات المجتمعية الجماعية (Hyman, 2014).

ومن زاوية أخرى تؤثر النخب السياسية بشكل كبير على الانقسام المجتمعي عن طريق السيطرة على السلطة وتشكيل الأنظمة السياسية، إذ غالباً ما تُعطي مصالحها الأولوية لشواغل الطبقة العليا، ويؤدي إلى هياكل هرمية تُديم عدم المساواة وتحد من الحراك الاجتماعي، ويؤثر في نهاية المطاف على بنية المجتمع (Vergara, 2013)، وتُحدث النخب السياسية، انقساماً بين المحكومين والحاكمين فهي تحتكر السلطة، وتمثل مصالح محددة، وتتدخل في صنع القرار، وهذا يؤثر على تماسك المجتمع (Nuria Jazmín Vázquez Ulloa, 2015).

وبذلك فإن النخب السياسية من خلال استراتيجيات الاستقطاب قد تُسهم بشكل مباشر في تعميق الانقسامات المجتمعية وإثارة الصراعات للحفاظ على نفوذها، مما يؤدي إلى انعدام الثقة بين فئات المجتمع، إذ إن تركيز السلطة في أيدي قلة وتبني سياسات تعزز عدم المساواة يحد من الحراك الاجتماعي. فضلاً عن ذلك، فإن تفضيل المكاسب الشخصية على المصلحة الجماعية يضعف التماسك الاجتماعي ويعيق معالجة القضايا المجتمعية، وذلك يفاقم الانقسامات ويهدد الاستقرار الاجتماعي.

ومن أمثلة استراتيجيات استقطاب النخب السياسية على أسس عرقية لمصلحتها الخاصة التي تؤدي إلى انقسامات بين المجموعات في المجتمع، ما قامت به النخب الاستبدادية في رواندا، ففي عامي 1933 و 1934، قدم المستعمرون البلجيكيون بطاقات هوية تحمل أسماء الأفراد إما "هوتو" أو "توتسي" أو "توا"، ثم استغل المتطرفون الهوتو الهوية العرقية المسيسة أثناء الصراع الأهلي لتعزيز موقفهم ضد المعتدلين وتعبئة الجماهير من أجل الإبادة الجماعية (Simon Alder).

وننتج عن هذا تسييس الهويات وتفاقم التوترات وإثارة الصراعات العرقية التي وصلت إلى حد الإبادة الجماعية، وكل ذلك لحفاظ النخب السياسية على مكانتها في السلطة على حساب التماسك الاجتماعي.

وقد استغلت النخب السياسية في نيجيريا الاختلافات العرقية لتحقيق مكاسب شخصية، إذ تعاني نيجيريا من انقسامات عميقة بسبب توجهات النخب السياسية، وقد استغلوا هذه الانقسامات وأسأوا استخدامها في الحكم (Omilusi, 2020)، إذ واصلت النخب السياسية النيجيرية، التي ورثت سلطات المستعمرين عند الاستقلال عام ١٩٦٠ استغلال الاختلافات العرقية (تضم نيجيريا أكثر من 250 جماعة عرقية، تشكل معًا نسيجًا اجتماعيًا معقدًا) لتحقيق مصالحها الأنانية (استخدم السياسيون الرموز العرقية مثل اللغة، الدين، التاريخ، لتحشيد التأييد، مع تصوير أنفسهم كـ"مدافعين" عن جماعاتهم) وفي هذه العملية، نجحت في خلق انطباع زائف بأن مختلف السياسيين والأحزاب السياسية يدافعون عن مصالح التشكيلات العرقية التي يمثلونها، وإن صراعات هذه الأحزاب على الهيمنة السياسية ما هو إلا انعكاس لصراع الجماعات العرقية المختلفة من أجل الصعود في المجتمع. إذ استخدموا رموزًا عرقية مؤثرة، ووظفت المشاعر السلبية الناجمة عن تضارب المصالح العرقية، كوسيلة لحشد الدعم الجماهيري لمصالحها الخاصة (Omilusi, 2020).

وما ذكر يُبين ممارسات النخب السياسية النيجيرية واستراتيجيات استقطابها بدواعي عرقية في تعزيز الانقسامات لضمان بقائها في السلطة على حساب الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي.

أما فيما يتعلق بالنخب السياسية في الكاميرون فكانت تدخلاتهم السياسية (النخب الكاميرونية المتأثرة بالثقافة الفرنسية) تغذي الانقسامات، ولمراعاة مصالحهم الخاصة فككوا الدوائر الانتخابية (1960-1961 وحتى الوقت الحاضر)، لحشد الدعم للمؤسسة السياسية التي يسيطرون عليها، ونتيجة لهذا التفكيك شعرت المجموعات المختلفة داخل المجتمع الكاميروني بغياب العدالة الاجتماعية والسياسات الحقيقية الشاملة، وهذا مخالف للمبادئ الأساسية للديمقراطية، إذ فيه تشويه للعملية الانتخابية، وخلق دوائر انتخابية ساخطة، وبذلك شعر المواطنون بضياح حقوقهم السياسية، وهذا زاد الانقسام في المجتمع (Fonchingong, 2016)، وفي الكاميرون أيضًا هناك عداوة مستفحلة بين المجموعات العرقية (أكثر من 250 مجموعة عرقية) وذلك بسبب السياسات الاستعمارية القائمة على التقسيم، إذ خضعت الكاميرون في الماضي للاستعمار الألماني، ثم تم تقسيمها بعد الحرب العالمية الأولى بين بريطانيا وفرنسا، أدى هذا إلى خلق هويات منفصلة بين المناطق الناطقة بالفرنسية (التي تشكل الأغلبية) والمناطق الناطقة بالإنجليزية (نحو 20% من السكان)، وبعد الاستقلال، تم توحيد المنطقتين، لكن التباين في

الأنظمة القانونية والإدارية خلف شعوراً بعدم المساواة بين المجموعتين، خاصةً مع هيمنة النخب الفرנקوفونية على السلطة، واستغلت النخب السياسية هذا العداء لخلق مجتمعات متصدعة ومنقسمة (Fonchingong, 2016).

وقد مارست النخب السياسية في الكاميرون استراتيجيات الاستقطاب السياسي والعنقي، ومنعت بعض المجموعات من ممارسة حقوقهم السياسية، واستغلت الذاكرة الجماعية لاحتكار السلطة، وهذا زاد من حدة الانقسام المجتمعي.

وأدت سياسات النخب السياسية في البوسنة من إثارة الأحقاد بين المسلمين والمسيحيين من الصرب والكرواتيين، عن طريق استحضار وقائع تاريخية المتمثلة باستخدام الصرب والكروات تاريخ الاضطهاد العثماني كأداة لتكثيف العداء تجاه المسلمين وتوظيفها من أجل زيادة الانقسام المجتمعي في البوسنة، ففي هذه المجتمعات غير المستقرة استغلت النخب السياسية الذاكرة لهدم الهوية الوطنية، إذا تم التلاعب بها وتشويهها (سلطان، 2024).

وبذلك فإن النخب السياسية في البوسنة استغلت الذاكرة التاريخية والانقسامات الدينية والعرقية، لتعميق الانقسامات المجتمعية ولتحقيق مكاسب خاصة، وهذا أدى إلى تفتيت الهوية الوطنية وتعزيز الانقسامات، والتلاعب بالذاكرة الجماعية والهويات أسهم في تراكم الحقد وعدم الاستقرار وزعزعة التماسك الاجتماعي.

كما أدت النخب السياسية في البرازيل عام 2003 إلى التوترات في المجتمع، وذلك بعد اعلان نتائج الانتخابات؛ إذ رفضت النخب السياسية المعارضة نتائج الانتخابات ووصفوها بالتزوير وهاجموا مراكز الانتخابات، كما قامت احتجاجات للمؤيدين (انصار النخب الحاكمة، ووسائل الاعلام المتحيزة، وجماعات المصلحة)، وبذلك أثر هذا السلوك على لحة المجتمع وزاد الكراهية بين الجماعات المختلفة أصلاً (Carlos Gabriel de León Saldaña, 2020)، وبذلك فاستخدام النخب السياسية للخطاب التحريضي، أدى إلى تفاقم التوترات المجتمعية وتعزيز الكراهية بين المجموعات، وتحويل النزاعات الانتخابية في نهاية المطاف إلى أزمات اجتماعية أوسع تهدد الاستقرار في البرازيل (Vanderlei de Castro Ezequiel, 2019).

كذلك نجمت الحرب الأهلية في يوغوسلافيا عام 1991 عن سلسلة من القرارات والإجراءات التي اتخذتها النخب السياسية في جمهورية يوغوسلافيا نفسها، وذلك لمبالغتها في تقدير أهمية "العامل الذاتي" على التركيبة السكانية المتعددة الأعراق، ونتيجةً لهذه الاستراتيجية التي انتهجها الفاعلون الرئيسيون في الصراع، وجد أفراد يوغوسلافيا متعددة الأعراق أنفسهم في أواخر ثمانينيات القرن العشرين منقسمين على معسكرات متناحرة (Goati, 1997)، وكان للرئيس سلوبودان ميلوسيفيتش دور في تدمير يوغوسلافيا إذ عزز حضور القومية الصربية العدوانية في الحياة السياسية، مما ساعد في إشعال فتيل صعود التيارات المعادية للقومية (Sell, 2002)، كما عمل على تصعيد دراماتيكي عندما أصرَّ على حق جميع الصرب في العيش في دولة واحدة، في صربيا الموسعة التي ستشمل جميع الأراضي المتجاوزة التي يسكنها الصرب. وأصبح ميلوسيفيتش المنظم والمسؤول عن تمويل عمليات التطهير العنقي، إذ حوّل نحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى

المتمردين الصرب في كرواتيا والبوسنة (Ramet, 2004)، وبذلك فإن لتدهور أوضاعها السياسية والاقتصادية وظهور النزعة القومية الانفصالية فضلاً عن بروز قيادات الأحزاب السياسية في تلك الجمهوريات ومنهم ميلوسيفيتش الذي أراد احياء دولة صربيا الكبرى على حساب القوميات الاخرى ولد صراع قوي نتج عنه حرب ونزاع مسلح بين الصرب والقوميات اليوغسلافية الأخرى (خضير، 2020)، إن النخب السياسية في يوغوسلافيا تعد القوة الدافعة الرئيسة وراء تقسيم الدولة إلى دول متعددة عن طريق تأجيج الصراعات القومية، وإضعاف المؤسسات الرسمية، والفشل في الحوار، وتبني سياسات متطرفة ضد جماعات معينة، وتفضيل قومية على أخرى (المعماري، 2013).

المطلب الثالث

الخطاب السياسي ودوره في انقسام المجتمعات

يُعدّ الخطاب السياسي أحد أقوى الأدوات تأثيراً في تشكيل الرأي العام وصياغة الوعي الجمعي داخل المجتمعات، إذ أصبح الخطاب السياسي أكثر تعقيداً وتأثيراً، وتحول إلى أداة قوية أستخدمت في تعميق الانقسامات داخل المجتمع، ففي ظل هذا التأثير الكبير، أسهم هذا الخطاب في تفاقم الانقسامات الاجتماعية والسياسية، خاصة عندما تم توظيفه بشكل انتقائي وتحريضي، وكان عاملاً معززاً للانقسامات القائمة أو خلق انقسامات جديدة.

انتشر خطاب الكراهية الذي يتبناه النخب السياسية في وسائل الاعلام والذي يعد تهديدا خطيرا على أمن المجتمعات، ومن الأسلحة المستخدمة في الحروب النفسية، وأداة لتفكيك تماسك البنية الاجتماعية لأي دولة (Algmaty, 2022)، إذ إن لوسائل الإعلام دور محوري في تعزيز خطاب الكراهية داخل المجتمعات، بتوجيه من النخب السياسية، وإن الخطابات السلبية تؤثر بصورة كبيرة على اللحمة المجتمعية (Anisya Septiawati Purnomo, 2024)، إن هذا الخطاب الصادر عن النخب السياسية له دور كبير في الاستقطاب المجتمعي، ويُفاقم الانقسامات داخل المجتمعات، ويُهيئ بيئة مُعقدة تُغذي التطرف وتُفوّض الانسجام المجتمعي (Pramukh Nanjundaswamy Vasist, 2023).

والخطاب السياسي المتضمن للكراهية يخلق بيئة من العداء، ويرسخ التحيز، ويضعف الثقة بين الجماعات المختلفة، وربما هذا يؤدي إلى العنف (Pablo Madriaza, 2025).

وتتوسع دائرة خطاب الكراهية عبر وسائل الاعلام التي قد تكون مملوكة للسلطة، وهذا يؤثر على مختلف الجوانب الاجتماعية وتُشكل خطراً على المجتمعات، فعند مهاجمة الآخرين في وسائل الاعلام، تؤدي إلى تصعيد الصراع وتعميق الانقسامات وتكثيف العداء (Ghazali Mohamed, 2024).

وبذلك فإن خطاب الكراهية في وسائل الاعلام فيه تحولات فكرية وثقافية واجتماعية مختلفة، وتحمل آراء متنوعة منها خطاب التحريض العنيف الذي يشكل خطراً كبيراً على السلم العام والتعايش بين مكونات المجتمع (Ghazali Mohamed, 2024)، وهذا الخطاب يزيد الاستقطاب السياسي ويُفوّض المجتمع المتعدد الثقافات، ويلغي الحوار بين الثقافات، وهذا يفكك الهوية الجماعية ويعزز الانقسام بين فئات المجتمع. (Wasilewski, 2019).

ويُفاقم الخطاب السياسي الانقسامات المجتمعية من خلال تطبيع الخطابات العدائية، لا سيما في الأزمات. فهو يُغذي التمييز ضد الفئات الضعيفة، ويُثير الخوف، مما يُهدد في نهاية المطاف التماسك الاجتماعي (Alberto Izquierdo Montero, 2022)، إذ غالباً ما يتم تصوير الأقليات بشكل نمطي بتوجيه من النخب السياسية، من خلال التعميمات الواسعة للخصائص المتصورة للمجموعة كلها، وغالباً ما تكون سلبية ومهينة. فالعرض المتكرر للصور النمطية السلبية عن الأقليات، مثل تصوير أعضاء هذه المجموعات على أنهم مجرمين، أو عنيفين، يغذي الافتراضات والمفاهيم الخاطئة التي قد تتطور في نهاية المطاف إلى مواقف تمييزية وتحيز متأصل، وربما تؤدي مثل هذه التصورات النمطية إلى وصم مجتمعات بأكملها، وهذا ينزع الصفة الإنسانية عنها في هذه العملية (Ghazali Mohamed, 2024).

وتعد مثل هذه التكتيكات فعالة للغاية في زعزعة استقرار المجتمعات، ولا سيما تلك التي تقتصر إلى الأطر السياسية والقانونية والمجتمعية. فالكراهية تزدهر في المجتمعات المنقسمة أصلاً بسبب الصراعات العرقية أو الطائفية أو الإيديولوجية التي تقتصر إلى ثقافة القبول، إذ يمكن أن تصبح القضايا المحيطة بالأقليات العرقية والدينية موضع تلاعب سياسي، مما يعزز العداء بين المجموعات (Ghazali Mohamed, 2024).

وبذلك فإن الخطاب السياسي المتضمن الكراهية، يؤدي دوراً كبيراً في تقاوم الانقسامات المجتمعية، وذلك من خلال التحريض وتكرار الصور النمطية السلبية الذي يعمل على تضعيف الثقة بين الجماعات. ومن ثم، تصبح المجتمعات أكثر عرضة للتفكك وزيادة العنف.

فقد ساهمت النخب السياسية في ليبيا مثلاً في تأجيج الصراع داخل الدولة، إذ من خلال تبنيها خطاب الكراهية أجمت الصراع الداخلي بين أطراف النزاع، فقد أظهر تقرير المركز الليبي لحرية الصحافة استخدام وسائل الإعلام الليبية خطاب الكراهية والتحريض على العنف بين مكونات المجتمع الليبي، إذ وضعت أكثر من خمسين قناة ومحطة إذاعية ليبية تحت المراقبة، وذلك لتتبع وجمع البيانات عن المخالفات المهنية، وتوثيق الألفاظ التي تدعو إلى الكراهية وتحليلها من قبل فريق من الخبراء والراصدات عن الربع الأول من سنة 2020 م، وقد أسفر هذا التقرير على أن 72 % من الخلل المهني الذي تمارسه وسائل الإعلام المرصودة تتعلق بخطاب الكراهية، إذ بلغت حالات الخروقات المهنية لوسائل الإعلام نحو 9 آلاف حالة، وقد تنوع خطاب الكراهية من التحريض المباشر، والسب والتشهير، إذ ارتفعت نسبتها على غيرها من التصنيفات بواقع 66 %، إلى عدم الدقة والموضوعية في تغطية النزاع المسلح بنسبة 14 %، في حين وصل الدعوة للعنف والقتل إلى 13 %، وقد توصل هذا التقرير إلى أن ارتفاع خطاب الكراهية في مواقع التواصل الاجتماعي للوسائل الإعلامية الليبية وصل إلى نسبة 96 %، وهذا يدل على أن الوسائل الإعلامية أدت دوراً سلبياً في عملية تأجيج الصراع بين الأطراف المختلفة على الساحة الليبية (Algmtay, 2022).

وبذلك فإن النخبة السياسية كان ولا يزال خطابها السياسي المتضمن الكراهية له دور كبير في تأجيج الصراعات الداخلية وتعميق الانقسامات بين مكونات المجتمع، ويُظهر كيف يمكن أن تتحول وسائل الإعلام وتسخير من النخب السياسية إلى أدوات لتأجيج الصراع.

وأدى الخطاب السياسي في وسائل الإعلام خلال الانتخابات العامة في نيجيريا عام 2015 إلى تفاقم الانقسامات المجتمعية، إذ استخدمه السياسيون لتحريض العنف بين الجماعات العرقية والدينية (المسلمون والمسيحيون) من خلال تعميم الصورة النمطية السلبية عن الجماعات الأخرى (فخطاب اتهم المسلمين بأنهم يريدون "أسلمة نيجيريا" خصوصًا في المناطق المسيحية مثل الجنوب، وخطاب اتهم المسيحيين بالتحالف مع الغرب لاضطهاد المسلمين خصوصًا في الشمال)، وتحويل الانتخابات إلى صراع بين هويات متضادة بدلًا من منافسة سياسية (Adisa Rasaki, 2017)، وبذلك سُخِرت وسائل الإعلام لزيادة التوتر الاجتماعي من خلال التمييز والترويج لخطاب الكراهية (Adisa Rasaki, 2017).

ففي التجربة النيجيرية كان لوسائل الإعلام دور بارز في زيادة حدة الانقسام عبرَ توظيف خطاب الكراهية، وهذا كان سببًا في عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

كما كانت أيديولوجية حركة الهندوتفا التي روجتها النخب السياسية، قوة دافعة وراء أعمال الشغب في الهند، وتروج هذه الأيديولوجية لهوية وطنية متمركزة حول الهندوس، وغالبًا على حساب الأقليات، منهم المسلمين، إذ كان لخطاب النخب السياسية دورًا حاسمًا في ترسيخ استراتيجيات الاستقطاب لدواعي دينية، والتأثير على التصور العام، وتفاقم التوترات، وإن أيديولوجية الهندوتفا، التي تروج لها منظمات مثل (آر إس إس) وحزب (بهاراتيا جانانا)، تعمل على تهميش الأقليات بدواعي دينية وإثنية، إذ حاولت النخب السياسية عبر وسائل الإعلام تضخيم هذه الروايات التي تركز على أن الهندوتفا حركة لها جذورها التاريخية المحافظة على الهوية الهندوسية على حساب الأقليات (خاصة المسلمين)، وكان نتيجة هذا التصوير تفاقم التوترات الهوياتية في الهند واختلال الانسجام (Islam, 2024).

وكان لخطاب الكراهية دورًا بارزًا في تفاقم الوعي العام وشعور الأقليات بالتمييز (Ayesha Ashfaq, 2024)، حينما عززت أيديولوجية حركة الهندوتفا* عقلية "نحن ضد هم" في تعريف الهوية الهندوسية مما دفع إلى تهميش كل الأقليات التي لا تستوفي معايير تلك الهوية، وبهذا عملت حركة الهندوتفا إلى تحشيد الناس إلى العنف لاسيما بعد تهميش المسلمين في الهند، وبدأت هذه العملية في عهد سافاركار وهيدجوار في القرن العشرين (1920) وبلغت ذروتها تحت رعاية ناريندرامودي (2014-الآن)، وقد جعلت شعبية ناريندرامودي ومعارضته الكبيرة للمسلمين؛ تهميش المسلمين ممكنًا، وأكد أنصار الهندوتفا على مكانتهم المختارة ونشروا أن عصرًا مجيدًا قادم لتحقيق ذلك، ولجأ حزب بهاراتيا جانانا وكوادره الهندوسية عمدًا من خلال تصوير الماضي المؤلم تحت حكم المسلمين، ووصفوا المسلمين بأنهم غرباء لا ينتمون إلى الهند، وقد أدى تسلمهم إلى تشويه السمعة الهندوسية، ونتيجة لذلك، تعرض المسلمون للتمييز السياسي والاجتماعي، إذ كانت تشعر الأقليات بتهديد كبير من

* حركة الهندوتفا: هي حركة قومية عرقية في الهند تؤكد على الهوية الهندوسية بوصفها جوهر الأمة، وتتميز بالعداء تجاه المسلمين والعاطفة تجاه الأقليات، لمزيد من التفاصيل ينظر:

Jesse Buck, "The world's best minority": Parsis and Hindutva's ethnic nationalism in India, "Ethnic and Racial Studies", Vol. 40, No. 15, (Jan. 2017), P. 4.

القوميين الهندوس، مما أدى إلى زيادة العنف ضد الأقليات الأخرى نتيجة تواطؤ وسائل الإعلام في الترويج لهذه الرواية (Muhammad Kumail Mehdi, 2024).

وتسيطر النخب السياسية غالبًا على وسائل الإعلام في الهند، وتعمل على تهميش المسلمين من خلال تضخيم خطاب الكراهية، ونشر الأخبار الكاذبة، وتصوير المسلمين على أنهم يهددون السلم المجتمعي (Syaiful Anam, 2024). ، فخلال فترة جائحة كورونا تم إلقاء اللوم على المسلمين بشكل فردي بانتشار الفيروس (Braam, 2006) ، وذلك بعد تجمع ضخم لجماعة التبليغ في مسجد مركز نظام الدين في دلهي بداية شهر آذار 2020، في وقت تم فيه حظر التجمعات، وقد ألقى وزير الصحة الهندي مسؤولية انتشار الفيروس في الهند على ذلك التجمع، وأُتهمت جماعة التبليغ بنشر العدوى عن قصد، وكان ذلك عبر وسائل الإعلام، مثل قناة "إنديا توداي"، التي قامت بنشر هذه الاتهامات التآمرية ضد المسلمين أثناء الوباء معززة خطاب الكراهية المؤدي إلى تعزيز الانقسامات ومن ثم تفاقم التوترات الاجتماعية والسياسية في البلاد (أوريان 21).

كما أن خطاب الكراهية الذي مارسه النخب السياسية عبر توظيفهم وسائل الإعلام أدى إلى زيادة الانقسام في رواندا، إذاعة وتلفزيون RTLM، أو Radio-Television Libre des Milles Collmes كان له دور كبير في تأجيج الأيديولوجية المعادية للتوتسي أثناء الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994، وحفزت حشود من مسلحي الهوتو على ارتكاب أعمال عنف باسم العدالة والتضامن والحفاظ على الذات (McCoy, 2009) ، وسخرت النخب السياسية وسائل الإعلام في تصوير الهوتو كضحايا والتوتسي كأعداء، محرضةً على العنف من خلال الدعاية التي تبثها، وبذلك بررت برامجها إبادة التوتسي، وقد أسهمت تلك الوسائل بشكل كبير في تخطيط وتنفيذ الإبادة الجماعية (Gustave Adolphe Messanga, 2023).

المطلب الرابع

القانون ودوره في انقسام المجتمعات

يعد القانون مجموعة من القواعد والأحكام التي تُنظّم سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع، بهدف تحقيق العدالة والحفاظ على النظام العام وحماية الحقوق والحريات، إذ هو أداة أساسية لضمان استقرار المجتمعات وتطورها، ومع ذلك، فإن تأثير القانون على المجتمع ليس دائما إيجابيا أو موحدا، بل يمكن أن يكون مصدرا للانقسام والصراع، لاسيما عندما يُنظر إليه على أنه غير عادل أو متحيز لفئة معينة على حساب أخرى، ففي بعض الحالات، قد تُساهم القوانين في تعميق الفجوات الاجتماعية، مما يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى فئات متعارضة، والقانون ليس وحده من ينظم سلوك الجماعات والأفراد داخل المجتمع، إذ هناك الدين والآداب العامة يشتركان معه في تنظيم هذا الهدف الأسمى.

وأحياناً يضعف القانون الروابط داخل الأقليات، وفي الوقت نفسه، يؤدي إلى فقدان أفرادها لهويتهم (Maciej Barczewski, 2024)، إذ إن المعايير القانونية قد تفرض قيوداً وتجاوزات على الجماعات الموجودة في المجتمعات المنقسمة (Larysa Sergiienko, 2024)، فالتعديلات القانونية يمكن أن تؤدي إلى توترات وصراعات، وهذا يعزز تقاوم الانقسامات المجتمعية ويعمق الفجوات الاجتماعية، وذلك عندما تكون هذه التعديلات غير عادلة أو متحيزة لمجموعات معينة ضد المجموعات الأخرى (Shivam Kumar Pandey, 2023).

ويعد التفاعل بين القانون والمجتمع ظاهرة معقدة وديناميكية فالقانون لديه القدرة على التأثير على المجتمع من خلال التأثير على جوانب ثقافة المجتمع (Zaen Pasya Ashsyafa, 2024)، فقدرته على التأثير في الظواهر الاجتماعية، قد تؤدي إلى صراعات وانقسامات داخل المجتمع، إذا لم يراعَ في سنه حقوق الجميع بصورة متكاملة إلى حد بعيد؛ لأن غير هذا يزيد الفجوات الاجتماعية الموجودة أصلاً في المجتمعات (Кравчук, 2024).

فالقانون عامل مساهم في الانقسامات داخل المجتمعات ومؤثر على اللحمة الاجتماعية إذا عُدَّ غير عادل أو متحيز، فالقوانين المتحيزة أو غير العادلة تعمق الفجوات بين الجماعات المتعارضة داخل المجتمع، والقوانين غير العادلة أو التعديلات غير العادلة، يفقد القانون شرعيته ويصبح مصدرًا للصراع بدلاً من الاستقرار وربما يؤدي إلى تفكك المجتمع بعد خلق التوترات بين المكونات وظهور الولاءات الفرعية.

ففي جنوب إفريقيا خلال فترة الفصل العنصري (الأبارتايد) عام 1941، استخدمت السلطة السياسية القوانين لفرض التمييز العنصري بين البيض والسود، وأدى ذلك إلى انقسامات اجتماعية عميقة، إذ حُرِمَ السود من الحقوق الأساسية وعوملوا كمواطنين من الدرجة الثانية، واستمرت آثار هذا الانقسام حتى بعد انتهاء الفصل العنصري عام 1994 (Chukwuokolo, 2024)، فالتشريعات التي كانت موجودة في حقبة الفصل العنصري عملت على استبعاد السكان غير البيض وحرمانهم من حقوقهم السياسية، وكذلك فرضت قوانين العبودية، ومنع السود عن امتلاك الأراضي في المدن الصناعية والمناجم وهُجِّروا من المناطق الزراعية بعد سيطرة البيض عليها، وبحلول ستينيات القرن العشرين، تجسدت طموحات برنامج الهندسة الاجتماعية للدولة، مما أدى إلى حرمان غالبية الجنوب أفريقيين من الجنسية، والتهجير القسري لأكثر من ثلاثة ملايين ونصف المليون فرد مما يُسمى "المناطق البيضاء" في البلاد، وحصرهم في مناطق محددة عرقياً (Barbosa, 2023).

وبذلك فإن تجربة جنوب إفريقيا خلال فترة الفصل العنصري (الأبارتايد) أظهرت كيف يمكن أن تكون القوانين غير العادلة أداة قوية في تعزيز الانقسامات داخل المجتمع. من خلال تشريعات عنصرية، وحتى بعد انتهاء فترة الفصل العنصري، استمرت آثار هذه القوانين في التأثير على المجتمع، وكانت تحدياً كبيراً في تحقيق التماسك الاجتماعي والعدالة الاجتماعية على الأمد البعيد.

وكذلك في "إسرائيل" تم تشريع "قانون إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي"، الذي أُقر في 2018، وينص على "إعلان إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي" من خلال تأكيده أن حق تقرير المصير في "إسرائيل" حصري "لشعب اليهودي"، وألغى المكانة الرسمية للغة العربية وعدّ اللغة العبرية كلغة رسمية وحيدة، مما عمق الشعور بالاستبعاد لدى المواطنين الفلسطينيين ومعاملتهم كغرباء في وطنهم، وبذلك فإن تشريع هذا القانون قاد إلى مزيد من الاضطهاد والتكيز للفلسطينيين لصالح اليهود في فلسطين (نقولا، 2024).

وعلى الجانب الآخر أدى قانون المواطنة في ميانمار لعام 1982 دورًا رئيسًا في تقاوم الانقسامات المجتمعية، خاصة تجاه الأقلية المسلمة (الروهينجا) وهذا القانون رسخ حالة انعدام الجنسية لديهم بحرمانهم تعسفيًا من الجنسية ومن وثائق المواطنة (Haque, 2017)، كما استُخدم القانون لتبرير العنف ضدهم، عندما حدثت أعمال الشغب عام 2012 التي كانت موجهة بشكل رئيس ضد الأقلية المسلمة من الروهينجا، إذ نشر بعض الرهبان البوذيين المتشددون خطابًا للكرهية ضد المسلمين، ووصفهم بـ "التهديد الديموغرافي"، واتهمهم بـ "احتلال الأراضي" و "العنف" لتبرير هجماتهم، ومن ثم كانت الصراعات العنيفة التي اندلعت في السنة ذاتها فصلا مختلفا وعدت المرحلة الأكثر خطورة، ومن نتائجها فقدان عدد كبير من المسلمين ارواحهم فضلًا عن الإصابات العديدة وتدمير منازلهم (Kyaw, 2017).

كما شهدت السودان تاريخًا طويلًا من القوانين والسياسات غير العادلة التي ساهمت بشكل مباشر في تقاوم الانقسامات المجتمعية، وأدت في النهاية إلى انفصال جنوب السودان في عام 2011، وهذه القوانين التي كانت غالبًا تميز بين المواطنين على أساس ديني وتعزز التفاوتات وتزيد من حدة الصراعات (الزغاري، 2024)، إذ تم فرض قوانين الشريعة الإسلامية على جميع أنحاء السودان، بما في ذلك المناطق ذات الأغلبية غير المسلمة مثل جنوب السودان، دون مراعاة لتنوعهم الديني والثقافي، وقد شمل ذلك تطبيق عقوبات مثل الجلد والرجم على جرائم محددة، مما خلق شعورًا بالاضطهاد بين غير المسلمين، كما تم إلغاء الاعتراف الرسمي بالزواج المسيحي والقوانين العرفية المحلية، وأدى ذلك إلى استياء واسع النطاق بين المسيحيين وأتباع الديانات الأفريقية التقليدية، إذ عدّ القانون إجباريًا وغير عادل (Tenai, 2016).

الخاتمة

إن الديناميكيات السياسية تؤدي دورًا محوريًا في تشكيل المجتمعات، فالسلطة، عندما تُمارس بشكل غير متوازن أو غير عادل، يمكن أن تزيد من حدة الاستقطاب الاجتماعي، وتُسهل النخب السياسية في تعزيز الانقسامات عندما تستغل الهويات الجماعية لأغراض سياسية، كما أن الخطاب السياسي يمكن أن يكون سلاحًا يُفاد الصراعات، خاصة عندما يعتمد على الخطاب الاستقطابي أو التضليل. أما القانون، فبقدر ما يمكن أن يكون إطارًا لضمان العدالة والمساواة، قد يصبح أداة تهميش فئات معينة إذا لم يُطبق بإنصاف، وتوصلنا إلى نتائج عدة نذكر أهمها دون ذكر الجزئيات لأنها موجودة في أثناء البحث.

النتائج

- 1- تلجأ النخب السياسية إلى استراتيجيات الاستقطاب والتحريض إذ يمكن لها استغلال الانقسامات العرقية أو الدينية لتحقيق مكاسب سياسية للحفاظ على نفوذها وهذا يؤدي إلى زيادة حدة الانقسامات ومن ثم إلى العنف وربما إلى إبادة جماعية.
- 2- تُساهم النخب السياسية في تفكيك الهوية الوطنية عندما تروج لرواية "نحن ضدهم".
- 3- إن قرارات النخبة السياسية عامل مؤثر في المجتمع فقد تساهم في تصعيد التوترات بدلاً من احتوائها، لأنها قادرة على إعادة انتاج الانقسامات عندما تقصي بعض الجماعات وتقمع هوياتهم الثقافية والاجتماعية وتعمق مشاعر الخوف وإنعدام الثقة لاسيما عندما تضع مصالحها الشخصية فوق المصلحة العامة.
- 4- إن غياب السلطة الفاعلة أو ضعفها يؤدي إلى فراغ أمني يجعل المجموعات الاجتماعية تتجه نحو استراتيجيات المساعدة الذاتية بدلاً من الاعتماد على الدولة، مما يفاقم مشاعر انعدام الثقة، ويفتح المجال أمام تصاعد السلوكيات العدائية والصراعات الأهلية. في مثل هذه البيئات الهشة، يتجذر العنف، وكما يؤدي التوزيع غير العادل للسلطة إلى شعور فئات واسعة بالتمييز، مما يُضعف التماسك الاجتماعي ويُغذي الصراعات.
- 5- قد يؤدي التشريع القانوني في بعض السياقات إلى نتائج عكسية تؤثر سلباً في النسيج الاجتماعي، فبعض القوانين يمكن أن تسهم في إثارة مشاعر التهديد والاستبعاد لدى جماعات معينة، وإن القوانين التي يُنظر إليها على أنها تمييزية أو منحازة تضعف ثقة الجماعات المتضررة بمؤسسات الدولة، وتدفعها نحو تبني سلوكيات مقاومة أو حتى عنيفة كرد فعل على شعورها بالإقصاء. فعندما يكون القانون غير عادل أو مُتحيزاً، يتحول من أداة للعدالة إلى مصدر للصراع.

الشكر والتقدير: الشكر والتقدير لجميع من قام بتزويدنا بالمواد اللازمة لهذه الدراسة.

تضارب المصالح: لا يوجد تضارب في المصالح.

التمويل: نود الإصحاح بأن البحث مشترك مع عضو هيئة تحرير المجلة "أ.د. وليد سالم محمد".

مساهمات المؤلفين: المؤلف الأول : المنهجية والكتابة - المراجعة والتحرير. المؤلف الثاني : التصور، معالجة البيانات، المنهجية، الكتابة - المسودة الأصلية.

المصادر

- Adisa Rasaq, e. (2017, May.). Media, politics, and hate speech: a critical discourse analysis. e-Academia Journal.
- Ahmad Sabbir, e. (2023, Apr.). India: Conflict with Minorities in the Conventional Political System The Status of Muslims. Conflict Studies Quarterly.
- Alberto Izquierdo Montero, e. (2022, May.). Hate speech: a systematic review of scientific production and educational considerations. Revista Fuentes.

- Algmatty, Z. A. (2022, Mar.). Media hate speech and its impact on internal conflicts. Rimak International Journal of Humanities and Social Sciences.
- Anisya Septiawati Purnomo, e. (2024, Dec.). Dynamics of Hate Speech in Media Politics Social: Analysis of Fufufafa's Case Footprint on Facebook. Journal of Social Science and Education Research.
- Arlen, B. (2023, Aug.). Ethnic and Religious Conflicts in India: A Comprehensive Analysis. International Journal of Science and Society (IJSOC).
- Ayesha Ashfaq, S. K. (2024, Jun.). The politics of hindutva: a looming challenge for secularism in india. Pakistan Journal of International Affairs.
- Ayesha Shaikh, e. (2023, Jul.). Hindutva led Communal Repression by BJP: Mobilized Muslim Minority in India. Journal of research in social sciences.
- Bapir, M. A. (2016). How the Political Elite View Democracy in Deeply Divided Countries: The case of Iraq. UK: University of Warwick.
- Barbosa, V. d. (2023, Dec.). Legislation, segregation, and violence in apartheid-era South Africa. Humania del Sur.
- Braam, E. (2006, Jan.). Travelling with the Tablighi Jamaat in South Thailand. ISIM Review.
- Carlos Gabriel de León Saldaña, e. (2020, Feb.). Política y comportamiento electoral en Brasil: ¿Una democracia en riesgo? European Scientific Journal.
- Chukwuokolo, J. C. (2024, Nov.). Apartheid South Africa: The Narratives of Three Different Nationalistic Survivors. African Studies Review.
- Daron Acemoglu, e. (2024, May.). Kleptocracy and divide-and-rule: A model of personal rule. Journal of the European Economic Association.
- Dumouchel, J. (2022). For a Practice Approach to Authority The Emergence of Central Bankers' International Authority. In e. Alena Drieschova, Conceptualizing International Practices Directions for the Practice Turn in International Relati. UK: Cambridge University press.
- Ferguson, W. D. (2023, Jun.). Power and public authority. global policy.
- Fonchingong, C. C. (2016, Sep.). Legitimizing Social Inequality: Political Elites, Ethnic Peddling and Dislocated Constituencies. European Scientific Journal.
- Frane Adam, M. T. (2010, Jul.). Elite (Re)configuration and Politico-economic Performance in Post-socialist Countries. Europe-Asia Studies.
- Ghazali Mohamed, S. L. (2024, Nov.). International legislative outlets and protection protocols to curb violent and hate speech in digital spaces: balancing technical factors and political influence. Brazilian Journal of Business.

- Goati, V. (1997, Sep.). The Disintegration of Yugoslavia: The Role of Political Elites. Nationalities Papers: The Journal of Nationalism and Ethnicity.
- Gustave Adolphe Messanga, M. Y. (2023, May.). The Role of Radio-Télévision Libre Des Mille Collines in The Rwandan Genocide : An Analysis From The Theoretical Perspectives of Intergroup Threat and Aggression. Inernational Journal of Social service and research.
- Haque, M. M. (2017, Nov.). Rohingya Ethnic Muslim Minority and the 1982 Citizenship Law in Burma. Journal of Muslim Minority Affairs.
- Harrison, B. C. (2010). Power and society : an introduction to the social sciences. UK: Wadsworth Cengage Learning.
- Higgins, J. (2013, Jan.). Sectarian History: The Construction of Meaning in India. JCCC Honors Journal.
- Higley, J. (2006, Dec.). Democracy and Elites. Comparative Studies of Social and Political Elites.
- Hyman, M. S. (2014, Jun.). Elite fragmentation and the decline of the United States. Political Power and Social Theory.
- Islam, S. (2024, Aug.). Hindutva: Myths and Reality. The Informal: South Asian Journal of Human Rights and Social Justice.
- Jurado, J. C. (2019, Feb.). Autoridad. Derivaciones conceptuales en las teorías de la administración. Cuadernos de Administración.
- Kabir, N. A. (2020, Sep.). Identity Politics in India: Gujarat and Delhi Riots. Journal of Muslim Minority Affairs.
- Kyaw, N. N. (2017, Aug.). Unpacking the Presumed Statelessness of Rohingyas. Journal of Immigrant & Refugee Studies.
- Larysa Sergiienko, e. (2024, Apr.). The Impact of Law on Human Rights and Civil Liberties. International Journal of Religion.
- Maciej Barczewski, S. S. (2024, Sep.). Navigating Legal and Cultural Intersections: The Impact of Law on Minority Traditions and Identity. Białostockie Studia Prawnicze.
- McCoy, J. (2009, Nov.). Making violence ordinary: radio, music and the Rwandan genocide. African Music : Journal of the International Library of African Music.
- Muhammad Kumail Mehdi, M. N. (2024, Sep.). Chosenness-Myth-Trauma Syndrome and Hindutva's Othering of Minorities in India. Strategic Studies.
- Nuria Jazmín Vázquez Ulloa, F. B. (2015, Dec.). Las elites políticas dentro de los gabinetes presidenciales; Un estudio comparado entre México y Chile. Jóvenes en la ciencia.

- Omilusi, M. (2020, May.). Elite Fragmentation and Oligarchic Implosion in Nigeria's Democratic Space: A mere Stopgap or an Impetus to People's Emancipation? *Journal of Science, Humanities and Arts*.
- Pablo Madriaza, e. (2025, Jan.). Exposure to hate in online and traditional media: A systematic review and meta-analysis of the impact of this exposure on individuals and communities. *Systematic Reviews*.
- Petrova, E. (2024, Dec.). Abuse Through Power and Control in Human Societies – Essence, Characteristics and Effects. *Land Forces Academy Review*.
- Pramukh Nanjundaswamy Vasist, e. (2023, Apr.). The Polarizing Impact of Political Disinformation and Hate Speech: A Cross-country Configural Narrative. *Information Systems Frontiers*.
- Ramet, S. (2004, Dec.). Explaining the Yugoslav meltdown, 2 A theory about the causes of the Yugoslav meltdown: The Serbian national awakening as a “revitalization movement”. *Nationalities Papers*.
- Sell, L. (2002). *Slobodan Milosevic and the Destruction of Yugoslavia*. London: Duke University Press.
- Shivam Kumar Pandey, B. S. (2023, Jun.). Understanding the Social Consequences of Legal Developments in India. *Technoarete Transactions on Advances in Social Sciences and Humanities*.
- Simon Alder, Y. W. (n.d.). *Divide and Rule: How Political Elites Polarize Society*. <https://n9.cl/7lg5bs>.
- Syaiful Anam, e. (2024, Jun.). The Influence of Islamophobia on Violence Against Muslims in India. *Journal of Islamic Studies* .
- Tenai, N. K. (2016, Sep.). Religious extremism: The case of Sudan's Mariam Yahya Ibrahim Ishag. *Verbum Et Ecclesia* .
- Tony Bilton, e. (1996). *Introductory Sociology*. London: Macmillan Publishers LTD.
- Tony Bilton, e. (1996). *Introductory Sociology*. London: Macmillan Publishers LTD.
- Vanderlei de Castro Ezequiel, e. (2019, Jul.). O pensamento conservador e as manifestações de ódio na cena política brasileira. *Estudos de Sociologia*.
- Vergara, L. G. (2013, Jan.). Elites, political elites and social change in modern societies. *Revista De Sociología*.
- Wasilewski, K. (2019, Nov.). Hate speech and identity politics. An intercultural communication perspective. *Przegląd Europejski*.

Zaen Pasya Ashsyafa, e. (2024, May.). Dynamics of Interaction Between Law and Socio-Culture In The Context of A Multicultural Society. International Journal of Social Service and Research.

Zulfiqar Ali Khan, e. (2024, Oct.). Enduring rivalries: identity politics and the pursuit of peace in the indo-pak region. Social Science Review Archives.

Кравчук, С. Й. (2024, May.). Проблемні аспекти впливі правової системи на соціальні явища. Науковий вісник Ужгородського національного університету. Серія: Право.

Степкин, Ю. П. (2019, Aug.). Социальная психология феномена авторитета личности. Психология человека в образовании.

الزغاري، ف(2024، آذار). (دور النخب الحاكمة في تقاوم التمييز العرقي والطائفي، وتأثيره على اندلاع الحركات الاجتماعية خلال الموجة الثانية من الربيع العربي بالسودان .المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث.

السويدي، ش .ع (2014، تشرين الأول). (السلطة والشرعية في النظم السياسية .مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة.

المعماري، ع .ش .(2013). (جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية من الاتحاد إلى التفكك) ١٩٤٥- ٢٠٠٨ . (الموصل : جامعة الموصل.

اوريان 21..على شاشة التلفزيون الهندي ..الكراهية ضد المسلمين تزكم الأنوف. <https://n9.cl/4f7oe>.

خضير، ح .ح .(2020، حزيران). (التطورات السياسية الداخلية في يوغسلافيا) 1980 -كانون الثاني 1992 .(مجلة كلية المعارف الجامعة.

سلطان، ز .ر). 2024. (الذاكرة الجمعية في المجتمعات غير المستقرة وتأثيرها على بناء السلام)البوسنة بعد العام 1995 انموذجا .(بغداد :جامعة النهرين.

شاكور، ر .م.(2020، شباط) تحول السلطة في الفكر الغربي المعاصر .مجلة العلوم السياسية.

عبدالجواد، ط .م .(2024، تموز). (ديناميات السلطة و قوة التأثير :دراسة نفسية-اجتماعية تحليل مضمون لروايات عربية نموذجاً .مجلة كلية الآداب بقنا.

عدنان، ط .ع(2021، حزيران). معالجات فكرية لظاهرة هوس السلطة في الانظمة السياسية .مجلة قضايا سياسية.

نقولا، ج .ص(2024، نيسان). المبادئ الأساسية لقانون أساس القومية الإسرائيلي :في ضوء مصادر التشريع الديني اليهودي .مجلة حوليات آداب عين شمس.